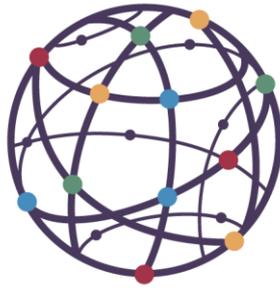


ملف الهجرة

ترجمة منى بوسيف عن دراسة بعنوان:

Losing hope : why tunisians are leading the surge in irregular migration to europe



**GLOBAL
INITIATIVE**
AGAINST TRANSNATIONAL
ORGANIZED CRIME

فقدان الأمل

لماذا يقود التونسيون موجة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

مات هيربرت

جانفي 2022

ارتفعت معدلات الهجرة من تونس وعبرها إلى مستويات لم يسبق لها مثيل بين عام 2020 ومنتصف عام 2021 و منذ الأشهر التي تلت ثورة 2011.

بين جانفي 2020 ومنتصف ديسمبر 2021، حيث اعترضت قوات الأمن والدفاع التونسية 35 040 مهاجراً غير شرعي حول المناطق الساحلية للبلاد وعلى شواطئها ، و كان حوالي الثلث منهم من المواطنين التونسيين. وخلال الفترة نفسها، سجلت السلطات في إيطاليا وصول 28 124 تونسيا، فضلا عن نحو 6 000 مهاجر من بلدان أخرى غادروا البلاد.

إن الأسباب العائدة لموجة الهجرة هذه، معقدة للغاية. حيث لا يمكننا أن نختزلها بعامل واحد، بل إن دوافع المهاجرين التونسيين غير النظاميين - الذين يشكلون الأغلبية الساحقة وراء هذه الأعداد المتزايدة - تأثرت بفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية. و تشمل تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، وانحدار مستويات التشغيل، والانعكاسات الاجتماعية للبطالة أو العمالة الناقصة، والتشاؤم فيما يتعلق بقدرة القيادة السياسية التونسية أو رغبتها في تحسين الوضع في البلاد.

كما ساهمت جائحة COVID-19 في ارتفاع معدلات الهجرة من خلال استفحال العوامل الموجودة مسبقاً وتفاقمها ، بدلاً من العمل كمحفز مستقل. وعلى وجه الخصوص ، أدت تدابير الصحة العامة التي نفذتها الحكومة إلى فقدان الوظائف على نطاق واسع في بعض القطاعات ، بما في ذلك قطاع السياحة والنزل، مما أدى إلى زيادة الضغط الاقتصادي للمغادرة. علاوة على ذلك ، ساهمت في الحدّ من قدرة التونسيين على الهجرة بشكل قانوني ، وبالتالي الحد من فرص الخروج للطبقة الوسطى ودفع البعض إلى اللجوء إلى مسالك غير قانونية.

والعوامل التي تدفع الأجانب إلى الهجرة عبر تونس أكثر غموضاً. وهي تتعلق أساساً بالمخاطر المرتبطة بطرق العبور الأخرى في شمال أفريقيا ، مثل ليبيا ، فضلاً عن ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في تونس.

كان لجائحة كوفيد 19 تأثيران مهمان على ديناميكيات المهاجرين الأجانب الذين يستخدمون تونس كنقطة عبور. أولاً ، أدت تدابير الصحة العامة التي نفذتها الحكومة التونسية إلى خسائر كبيرة في الوظائف بين سكانها المهاجرين. ثانيًا ، أدى إلى تدفق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء من البلدان المجاورة لتونس ، وفي المقام الأول الجزائر ، حيث كانوا يعيشون ، وحيث تصاعدت المخاوف من فقدان الوظائف و من الترحيل خلال الجائحة.

ومع تزايد الأعداد ، تطورت أيضا الوسائل التي يغادر بها المهاجرون تونس إلى أوروبا. لا يزال، جزئيًا، يتيسر من خلال شبكات التهريب. على عكس ليبيا، حيث تكون شبكات التهريب كبيرة وطويلة الأمد ومعروفة جيدًا، فإن شبكات تونس صغيرة ومحلية نسبيًا. إذ يتراوح سعر "الحرقة" بين 2,500 دينار تونسي و4,000 دينار تونسي ما يعادل (1,465-916 يورو).

ومع ذلك ، تتضاءل أهمية المهريين للمهاجرين ، وخاصة المواطنين التونسيين ، حيث تختار أعداد متزايدة من الشباب التونسي بدلا من ذلك "الهروب على شكل أفراد"، أي بشكل مستقل عن هذه الشبكات وتجميع أموالهم، والقوارب والمحركات والوقود، والمغادرة من تلقاء أنفسهم.

تتقاطع موجة الهجرة غير النظامية التي شهدتها البلاد خلال عامي 2020 و 2021 مع التدفقات منخفضة المستوى بشكل عام التي شوهدت على مدار العقد ؛ ومع ذلك ، من المرجح أن يكون هذا التحول مشروطًا في المستقبل المنظور إذ إن العوامل التي تساعد على الهجرة غير النظامية من تونس هي ساحلها الطويل ، وقربها من أوروبا ، والعدد الهائل من خيارات التهريب ، والتي يصعب على قوات الأمن السيطرة عليها، فضلا عن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية الحالية في تونس ، هناك احتمال قوي أن تستمر الهجرة غير النظامية في أواخر عام 2021 وما بعده في النمو ، متجاوزة حتى المستويات العالية التي شوهدت حتى الآن.

يبدأ هذا التقرير بتفصيل دواعي ارتفاع الهجرة غير النظامية من تونس إلى أوروبا خلال عامي 2020 و 2021. ويقيم التقرير بعد ذلك الديناميات التي أدت إلى هذه الطفرة ، بما في ذلك المسؤولين عن ارتفاع الهجرة غير القانونية للأجانب عبر تونس. ثم يتطرق التقرير إلى هيكل شبكات التهريب على طول الساحل التونسي ، والوسائل الأوسع التي ينطلق من خلالها المهاجرون غير الشرعيين من البلاد. أخيرًا ، يتم تقييم قوات الأمن المسؤولة عن مراقبة الحدود والقوانين البارزة للهجرة غير النظامية ، جنبًا إلى جنب مع سياسة الهجرة غير النظامية في تونس.

المنهجية

يعتمد التقييم على أكثر من 50 مقابلة أجريت في جميع أنحاء تونس من قبل GI - TOC بين ماي 2020 وأكتوبر 2021. شمل الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من مهاجرين تونسيين وأجانب ، والتونسيين المهتمين بالهجرة ، والمهريين ، والمسؤولين الحكوميين ، والسياسيين ، والمراقبين الدوليين. يتم استكمال المقابلات بتحليل للبيانات التي جمعها GI - TOC من وزارة الداخلية التونسية ووزارة الدفاع التونسية ووزارة الداخلية الإيطالية و Frontex ، والتي تغطي الفترة من 2009 إلى 2021. كما استُخدمت تقارير وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.



المهاجرون التونسيون غير النظاميين في لامبيدوسا ، أوت 2020. ونظرا إلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في تونس ، من المتوقع أن تزداد نسب الهجرة .



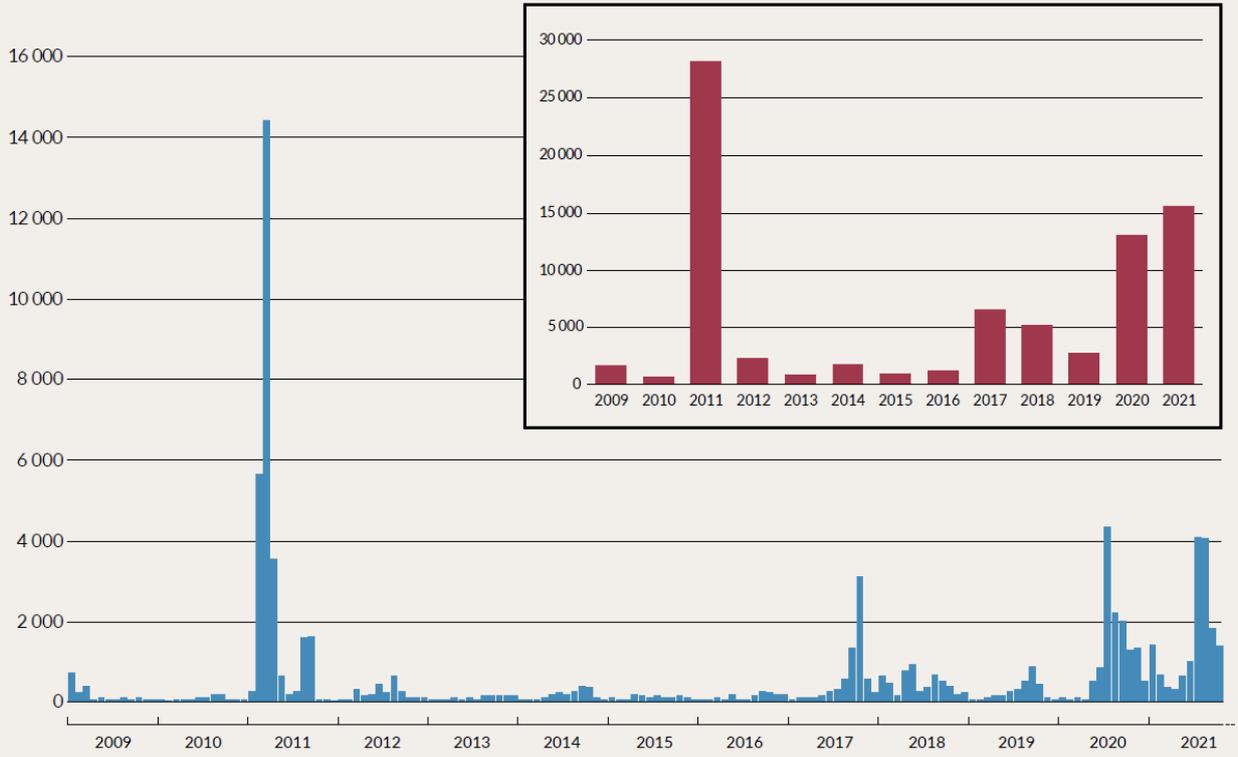
يخضع المهاجرون التونسيون لفحص صحي قبل دخولهم إلى مرافق الاستقبال في لامبيدوسا.

ارتفعت نسب الهجرة غير النظامية من تونس إلى أعلى نقطة في عقد من الزمان، كان ذلك خلال 22 شهرًا بين جانفي 2020 وأكتوبر 2021، قامت السلطات التونسية والإيطالية باعتراض أكثر من 69000 مهاجر غير شرعي قادمين من البلاد. يتناول هذا القسم بالتفصيل تطور الطفرة الحالية ، وديموغرافية المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تونس وجغرافية مواقع المغادرة.

لطالما كانت الهجرة غير النظامية من تونس إلى أوروبا ظاهرة طويلة الأمد. وقد حدثت هجرة غير نظامية من المناطق الساحلية للبلاد منذ أوائل التسعينات ، حيث كان معظم المهاجرين يهدفون إلى الهبوط في إيطاليا ، إما في صقلية أو في الجزر البحرية.¹ بلغت الهجرة غير النظامية ذروتها في عام 2011 عندما أدى انهيار في مراقبة الحدود التونسية في أعقاب ثورة البلاد إلى رحيل أعداد كبيرة من التونسيين. وفي الفترة ما بين شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر من ذلك العام ، استقبلت إيطاليا 27 646 مهاجرا تونسيا ، وصل منهم عدد غير معروف دون أن يتم كشفهم.²

ومع ذلك ، وفي أعقاب عام 2011، انخفضت الهجرة غير النظامية من تونس بشكل حاد. كان عدد قليل من التونسيين يسعون إلى الهجرة غير النظامية ، وكان منهم من يميلون إلى الانتقال عبر بلدان ثالثة ، مثل تركيا إلى اليونان.³ بقيت هذه الحالة ثابتة بشكل ملحوظ لمدة نصف عقد قبل أن تبدأ الهجرة من تونس في الارتفاع ببطء بعد منتصف عام 2017.⁴

ومع ذلك ، في أوائل عام 2020 ، ارتفعت نسب الهجرة غير النظامية من تونس. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ، اعترضت قوات الدفاع والأمن التونسية 11 789 مهاجرا غير شرعي كانوا يحاولون مغادرة سواحل البلاد.⁵ استمرت الموجة في التسارع خلال عام 2021 ، مع تسجيل 23 251 عملية اعتراض بين يناير ومنتصف ديسمبر. تزايدت مستويات الاعتقال هذه بشكل صارخ منذ عام 2019 ، عندما تم اعتراض 4795 شخصا واعتقالهم، وتتجاوز بشكل كبير تلك المسجلة في البلاد في أي وقت مضى.⁶



النموذج 1: المهاجرون التونسيون غير النظاميين الذين اعترضتهم الوكالات الأوروبية في وسط البحر الأبيض المتوسط.

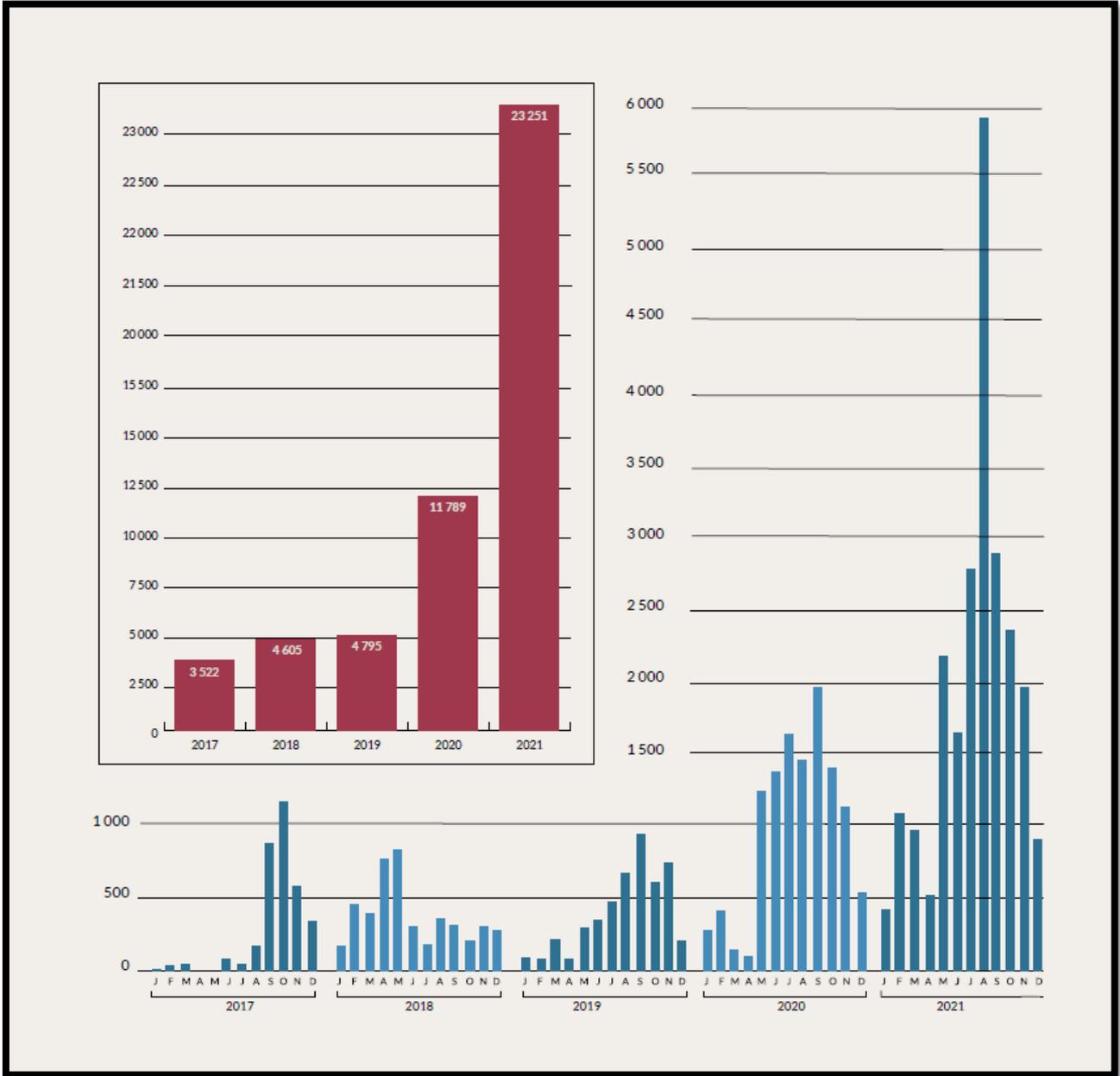
ومع ذلك، فإن الرّسم البياني، بطبيعة الحال، لا يشمل المهاجرين غير الشرعيين الذين هربوا دون أن يتم كشفهم. كما يوجد تصور واسع الانتشار بين "الحرقاة" داخل تونس بأن هذه الاعتقالات والتوقيفات من قبل الأمن لا يمكن أن تشمل سوى عدد ضئيل فقط منهم، وفقاً لأحد المهاجرين الذين تمت مقابلتهم والذي أكد: "رغم المحاولات العديدة التي يقوم بها خفر السواحل، إلا أنه لا يتم إيقاف سوى "حراق" واحد من أصل 10". 7.

إن التصور بأن أعداداً كبيرة من المهاجرين يتهربون من السلطات التونسية تؤكد البيانات الواردة من إيطاليا، حيث تتساوى أعداد المهاجرين القادمين من تونس تقريباً مع أعداد المهاجرين الموقوفين التي سجلتها السلطات التونسية.

سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الداخلية الإيطالية، بين يناير 2020 ومنتصف ديسمبر 2021، على سبيل المثال، وصول 34003 مهاجر كانوا قد غادروا البلاد التونسية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2020، تجاوز عدد الوافدين من تونس عدد الوافدين من ليبيا، وهو انعكاس للظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

في حين أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يهربون من قوات الأمن التونسية والإيطالية غير معروف، إلا أنه قد يكون كبيراً، حيث يشير العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أصدقاء أو أقارب وصلوا إلى إيطاليا دون أن يتم كشفهم وهم يعيشون الآن في أوروبا.



النموذج 2: إجمالي عدد الإيقافات التي قامت بها قوات الأمن والدفاع التونسية حسب الأشهر.

ملاحظة: في عام 2021، تشمل البيانات من جانفي إلى 18 ديسمبر فقط.

المصدر: المؤلف حسب البلاغات الصادرة عن وزارة الداخلية التونسية ووزارة الدفاع التونسية، 2017-2021

بدأت الموجة قبل وصول جائحة COVID-19 إلى تونس في مارس 2020 ، حيث شهد شهري جانفي و فيفري مستويات توقيف عالية بشكل غير عادي مقارنة بالمعايير المعتادة. في المراحل الأولية ، أدى الوباء وقيود التنقل المرتبطة به في الواقع إلى انخفاض هذه الاعتقالات، واستمر تقريباً بين مارس وأفريل. تفتت موجة "الحرق" بشكل جدي عندما تم رفع هذه القيود جزئياً في أوائل شهر ماي ، حيث تم القبض على 1252 شخصاً في تونس خلال ذلك الشهر.⁹ وسجلت إيطاليا ارتفاعاً مماثلاً ، حيث ارتفعت الاعتقالات من 37 شخصاً في أفريل إلى 498 في ماي.¹⁰

وشكل الصيف وأوائل الخريف الذروة الأولى لهذه الموجة، حيث اعترض سبيل نحو 106 5 مهاجراً (ما يعادل 43 بالمئة من مجموع المهاجرين في السنة) في جويلية وأوت وسبتمبر.¹¹ وعلى وجه الخصوص ، ارتفعت الاعتقالات خلال هذه الفترة في كل من تونس وإيطاليا ، مما يشير إلى أن ارتفاع الاعتقالات لم يكن فقط بسبب زيادة نشاط إنفاذ القانون من قبل أي من البلدين.

في حين انخفضت عمليات اعتراض سبيل "الحرق" في أكتوبر ونوفمبر ، ويعزى ذلك جزئياً إلى سلسلة من عمليات اعتقال المهربين في مناطق المغادرة الرئيسية لمحافظة المهدية وصفاقس. كما انخفضت تدريجياً في ديسمبر ، ويرجع ذلك على الأرجح إلى الطقس ، رغم أن الاعتقالات ظلت أعلى بكثير من المستويات المعتادة.

ومع ذلك، فقد ثبت أن الانخفاض في خريف عام 2020 كان عابراً، حيث كانت مستوياته في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021 أعلى بكثير من المعتاد ، أكثر من ضعف مستويات عام 2020. وقد تسارعت وتيرة ذلك في فصلي الربيع والصيف ، مع بلوغ الموجة ذروتها الثانية في أوت عندما اعترضت قوات الأمن والدفاع التونسية 505 5 مهاجراً غير شرعياً.¹²

شهدت أوائل خريف عام 2021 استقراراً بطيئاً للمهاجرين غير الشرعيين بين المدن ومع ذلك ، حتى على المستوى المنخفض ، كانت الاعتقالات التونسية في سبتمبر وأكتوبر ، حيث تم القبض على 2,795 و 2,444 مهاجراً على التوالي ، أعلى من المستويات المسجلة حتى خلال الأشهر الأكثر ازدحاماً في عام 2020 وهي بترتيب أكبر من متوسط مستويات التوقيف في منتصف عام 2010.

على الرغم من الانخفاض البطيء في مستويات القبض على المهاجرين غير النظاميين ، لا يوجد سبب يذكر للاعتقاد بأن الزيادة الحالية للهجرة غير النظامية عبر تونس قد خفت. بدلاً من ذلك ، مع الأخذ في الاعتبار الأنماط الموسمية في الهجرة ، تشير الديناميكيات الحالية إلى أن حركة الهجرة عبر تونس من المرجح أن تظل مرتفعة في عام 2022 ، مع احتمال واضح بأن مستويات الاعتراض في العام المقبل ستتجاوز المستويات العالية للغاية المسجلة في عام 2021.

الاتجاهات فيما يتعلق بالجنسية والعمر والنوع:

إن المهاجرين غير النظاميين المغادرين من تونس هم في الغالب هم مواطنون تونسيون. وبين جانفي 2020 وديسمبر 2021، بلغت نسبتهم 71 في المائة من جميع المهاجرين الذين اعترضتهم قوات الأمن والدفاع التونسية.¹³ بين جانفي 2020 ومنتصف ديسمبر 2021 ، اعترضت السلطات التونسية والإيطالية أكثر من 53000 تونسي ، من أصل 69000 مهاجر إجمالي تم القبض عليهم قادمين من تونس.¹⁴

إن البيانات التي أصدرتها وزارة الداخلية التونسية ليست مفصلة بما فيه الكفاية لتحديد أي الولايات في تونس هي نقاط الأصل للمهاجرين المغادرين.



تشير البيانات الرسمية والمقابلات التي أجريت بين عامي 2016 و 2021 إلى أن الظاهرة واسعة الانتشار جغرافيًا ، حيث يتم اختيار المهاجرين غير النظاميين من كل من المناطق الساحلية (مثل بنزرت وتونس ومنستير وصفاس) والمحافظات الداخلية والجنوبية (مثل القيروان والكاف وقبلي وتطاوين) . وتشير بعض الروايات إلى أن الهجرة من المناطق الداخلية قد تكون آخذة في الازدياد.

تاريخيا ، لطالما كان المهاجرون غير الشرعيين التونسيين من الشباب ومن الذكور ، ولا سيما بين سن 18 و 35. كما ادعى مسؤول في قوات الأمن أن معظمهم ينتمون إلى عائلات مهمشة اقتصاديًا ، وغالبًا ذوي تعليم محدود وفرص عمل قليلة.¹⁶

على مدى العامين الماضيين ، بدأ نوع التونسيين الذين يهاجرون بشكل غير شرعي في التحول. وعلى الرغم من أن الشباب لا يزالون الفئة المهيمنة من المغادرين ، فإن عددا متزايدا من النساء والأطفال والرضع وحتى أسر بأكملها يلتحقون بهم.¹⁷ فعلى سبيل المثال ، بين جانفي ونوفمبر 2021 ، وصلت 540 امرأة تونسية مصحوبة ب

599 طفلاً إلى إيطاليا ، مقابل 463 امرأة و 435 طفلاً وصلوا خلال عام 2020.

يبدو أن عمر المهاجرين يتغير أيضًا ، حيث غادر 3883 قاصرًا دون مرافقة إلى إيطاليا بين جانفي 2020 ونوفمبر 2021 كما تم تسجيل عدد متزايد من المهاجرين في الأربعينات والخمسينات من العمر في بيانات الإيقافات التونسية. كما أن الوضع التعليمي والاقتصادي للمهاجرين التونسيين أخذ في التغير. وعلى نحو متزايد ، يختار أبناء الطبقة المتوسطة ، بما في ذلك بعض الحاصلين على تعليم عالي أو الذين كانوا يعملون بدوام كامل ، المغادرة بهذه الطريقة.

بدأ نوع التونسيين الذين يهاجرون بشكل غير منتظم في التحول ، بما في ذلك العائلات بأكملها والمواطنين من الطبقة المتوسطة.



الطرق الرئيسية للهجرة غير النظامية من تونس.

المهاجرون العابرون من تونس

ارتفع عدد المهاجرين الأجانب الذين يحاولون العبور من تونس إلى أوروبا بشكل كبير في عام 2020 ، كما هو مذكور أعلاه. إذ اعترضت قوات الأمن والدفاع 2 722 مهاجرًا أجنبيًا على الأقل على طول الساحل والبحر في البلاد ، مقارنة بـ 1 257 مهاجرًا في عام 2019. وسجلت 20 سلطة إيطالية قفزة مماثلة، مع تسجيل 1 816 مهاجرًا أجنبيًا على أنهم قادمون من تونس، مقابل 979 في عام 2019.

بينما ارتفع معدل الهجرة العابرة خلال عام 2021 ، حيث سجلت السلطات التونسية اعتقال 7.063 مهاجرًا أجنبيًا على طول الساحل والبحر في البلاد بين جانفي ومنتصف ديسمبر خلال نفس الفترة ، و اعترضت السلطات الإيطالية حوالي 3700 مهاجر أجنبي قادمين من تونس ، معظمهم من كوتديفوار (2 240) أو غينيا (1 199). إن البيانات المقدّمة من قوات الأمن والدفاع التونسية ليست مفصلة بما فيه الكفاية لتحديد جنسيات المهاجرين الأجانب بشكل دقيق.

ومع ذلك ، تشير البيانات التونسية والإيطالية المتاحة إلى أنه ، بين عامي 2018 و 2021 ، تم القبض على مهاجرين من كوتديفوار وغينيا والكاميرون وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وغانا وغامبيا والصومال والجزائر والمغرب وسوريا والعراق أثناء محاولتهم الهجرة غير القانونية عبر تونس إلى إيطاليا.

معظم المهاجرين الأجانب المغادرين من تونس هم من الذكور. ومع ذلك ، وعلى غرار المهاجرين التونسيين ، كان عدد متزايد من النساء الأجنبية والأطفال والرضع من بين تدفقات المهاجرين المغادرين. في عام 2020 ، على سبيل المثال ، أبلغت قوات الأمن والدفاع التونسية عن القبض على ما لا يقل عن 249 مهاجرة أجنبية و 51 طفلاً و 3 رضع ، على الرغم من أنه بسبب الإبلاغ غير المحدد في بعض الأحيان ، من المرجح أن تكون الأرقام الفعلية في جميع الفئات أعلى. 23.

نقاط الإنطلاق

وتتأثر نقاط الإنطلاق على طول الساحل التونسي البالغ طوله 1 148 كيلومترا.

إن ولايات بنزرت ونابل ومهدية و صفاقس ومدنين ، على وجه الخصوص ، تمثل النقاط الأساسية للإنطلاق، إذ تعبر معظم سفن المهاجرين بعد ذلك إلى مقاطعة أغريجينتو الإيطالية ، حيث تهبط في مواقع في جنوب غرب صقلية ، لأولئك الذين يغادرون من شمال تونس ، وفي جزيرتي لامبيدوسا وبانتيليريا ، في المقام الأول للمهاجرين الذين يغادرون من وسط وجنوب البلاد.

على الرغم من أن الموجة التي شوهدت بين عامي 2020 و 2021 تضمنت نقاط إنطلاق على طول الخط الساحلي للبلاد ، إلا أن المغادرة المكتشفة كانت مركزة بشكل كبير في محافظة صفاقس الجنوبية الوسطى. إذ تشير إحصائيات الحكومة التونسية إلى أنه في عام 2020 ، على سبيل المثال ، شكلت صفاقس 43 بالمئة

بينما شكلت تونس الكبرى 26 بالمئة ، و نابل والمهدية على حد سواء 13 بالمئة والمنستير 4 بالمئة.



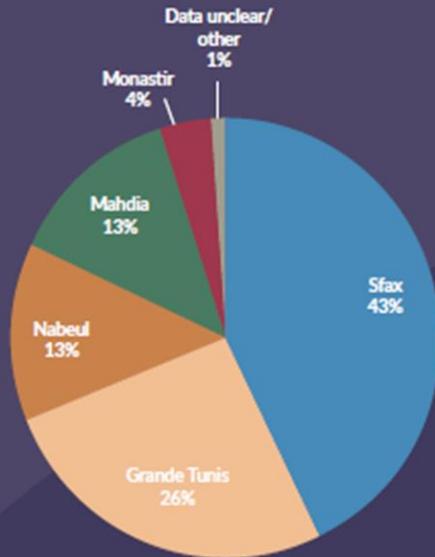
قارب يتم سحبه بعد غرقه قبالة الساحل التونسي يحمل 29 شخصا ، أكتوبر 2020.

نقاط الإنطلاق الرئيسية من مختلف الولايات التونسية، 2017-2020

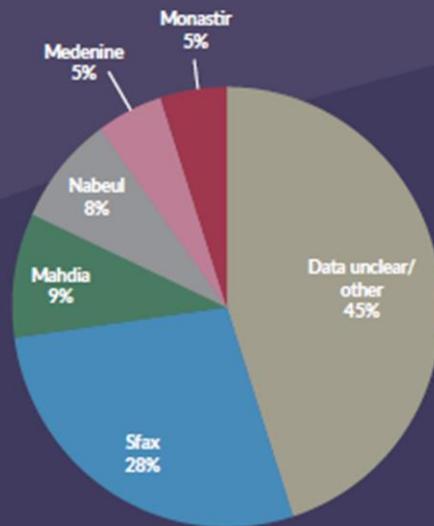
معطيات مقدمة من طرف وزارة الداخلية ووزارة الدفاع التونسية

PRIMARY DEPARTURE LOCATIONS IN TUNISIA, 2017-2020

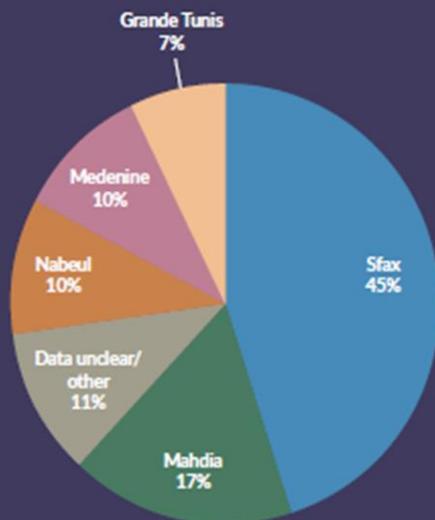
2020



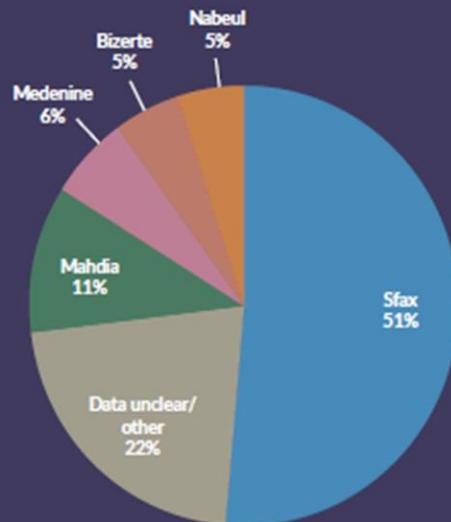
2019



2018



2017



SOURCE: Author analysis of communiqués from the Tunisian Ministry of Interior and the Tunisian Ministry of Defence, 2017-2021

تتغير نقاط المغادرة بسرعة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى سهولة المهاجرين المحتملين يمكن الوصول إلى المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي حول مكان الذهاب

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات لا تشمل سوى المهاجرين الذين تم احتجازهم. يشير الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن نقاط المغادرة في قلبية وقربة (ولاية نابل) ورأس الجبل (ولاية بنزرت) تعتبر آمنة نسبيًا ، حيث أن العديد من القوارب المغادرة من هذه المواقع قد وصلت بأمان إلى إيطاليا.

إن الموقع المركزي الاستراتيجي لمدينة صفاقس وبروزها كمنطقة مغادرة ليس أمرًا مستجدًا ؛ فطالما مثلت صفاقس الولاية الأولى للمغادرة من تونس منذ عام 2017 ، غالبًا بهامش كبير. ومع ذلك، على عكس السنوات السابقة عندما غادر العديد من جزر قرقنة، بين عامي 2020 و 2021 ، حدثت معظم عمليات الحرق من صفاقس ، بما في ذلك مناطق مثل سيدي منصور وجببانية. ويبدو أن الدافع وراء هذا التحول هو التواجد المتزايد لعناصر الأمن التونسي في الجزر والتدقيق القانوني المكثف للمسافرين على متن العبارة من صفاقس إلى قرقنة.

ويؤكد تحول مواقع الحرق من قرقنة إلى صفاقس حقيقة أن الوضع ديناميكي ، حيث غالبًا ما تتغير هذه النقاط بسرعة استجابة لجهود الأمنيين و محاولة تطبيق القانون على الحرق. إن الصرامة والتكثيف في الإجراءات القانونية ضد الحرق، مثل ما حدث في أوت 2020 في ولايتي صفاقس والمهدية، لم يكن ناجحًا في الحد من عمليات الحرق بل أدى بدلاً من ذلك إلى تشتت نقاط الحرق لتشمل جميع أنحاء البلاد..

يؤكد التغيير الدائم لمواقع المغادرة من قرقنة إلى الساحل الرئيسي لصفاقس حقيقة أن الوضع ديناميكي، مع تغيير هذه النقاط بسرعة في كثير من الأحيان استجابة لجهود الأمنيين في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

يمكن أن تتغير هذه النقاط بسرعة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى السهولة التي يمكن بها للحرق الوصول إلى المعلومات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي حول خيارات وسبل الحرق، مع تواجده المعلومات المفصلة حول المكان الذي يذهبون إليه. وفي بعض الحالات، تكون تفاصيل الاتصال بالمهربين متاحة أيضًا بسهولة.

قال أحد الشباب التونسيين الذين يفكرون في الحرق: "بفضل الإنترنت ، بوسع كل شخص أن يعرف من أين يغادر "الحرق" ، لذا فإن بعض المناطق تعتبر "محروقة" ، وهي معروفة للجميع ، ومعروفة أيضًا للسلطات ، وهكذا تظهر مواقع أخرى بديلة ".

هناك أيضًا اختلاف بين نقاط الحرق التي يلتجأ إليها المواطنون التونسيون وبين الأجانب، إذ يلتجأ التونسيون عادة إلى نقاط الحرق المنتشرة في جميع أنحاء البلاد ، في حين يستخدم المهاجرون الأجانب عادة صفاقس والمهدية ، وبدرجة أقل ، مدينين ، على الرغم من أنه تم القبض على أعداد صغيرة ولكن متزايدة من الأجانب الحارقين من سوسة ونابل في عام 2021.

ومن غير الواضح لماذا تقتصر الهجرة الأجنبية غير النظامية إلى حد كبير على الجنوب ، على الرغم من أن مدينة صفاقس تحتل المرتبة الثانية للهجرة بعد تونس، وعلى الرغم من وجود أعداد كبيرة من الإيفاريين والماليين الذين يعيشون ويعملون هناك.

ذكر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن التواجد المكثف لقوات الأمن هو أيضًا عامل في غاية الأهمية ، حيث أشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن "رادس و حلق الواد [الشواطئ القريبة من تونس] أكثر تضيقًا وحراسة من الشواطئ المحيطة بصفاقس ".

ومع ذلك ، فإن الحرق من صفاقس أسهل على الأرجح من خلال شبكات التهريب التونسية التي تلبى على وجه التحديد احتياجات الأجانب ، بمساعدة وسطاء من مجتمعات الحرق.

دوافع الهجرة للمواطنين التونسيين

إن أسباب ارتفاع هجرة المواطنين التونسيين خلال 2020-2021 معقدة ، نظرا لعدم وجود عامل واحد مسؤول عن ارتفاع معدلات الحرق، بل يبدو أن هذه القرارات تتأثر بالتفاعل المعقد للعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد ، وضعف الخيارات المهنية ، والانعكاسات الاجتماعية للبطالة أو العمالة الناقصة والتشاؤم حول قدرة القيادة السياسية التونسية أو رغبتها في تحسين الوضع في البلاد.

لقد تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير منذ عام 2017 ، مما أثر على كل من السكان ذوي الدخل الزهيد والطبقة الوسطى ، الذين شهد العديد منهم تآكل قدرتهم الشرائية وانحدار مستوى معيشتهم.

"قبل الثورة ، كانت هناك ثلاث فئات: الأغنياء والطبقة الوسطى والفقراء. بعد الثورة ، أصبحت هناك فئتان فقط: الأغنياء والفقراء ، والفجوة أخذت في الاتساع بينهما، قال مهاجر محتمل من قبلي: "كان الوضع سيئاً من قبل ، لكن مع كوفيد 19 ازداد الوضع سوءاً". 27

وأشار شخص آخر تمت مقابله ، من زغوان ، إلى أن "الرواتب زهيدة والقدرة الشرائية منخفضة للغاية، والأسعار في ارتفاع غير مسبوق ولا يمكن للشباب البقاء على قيد الحياة في ظل هذه الظروف".

ومن النتائج السلبية للمشاكل الاقتصادية في البلاد تزايد البطالة والعمالة الناقصة ، لا سيما بين الشباب والتونسيين المتعلمين تعليماً جيداً وبشكل خاص في المناطق الداخلية والجنوبية ، التي كانت مهمشة اقتصادياً في ظل حكومتي بن علي وبورقيبة.

وهناك أيضاً مخاوف بين الشباب التونسيين من أصحاب الشهادات العليا الذين أجريت معهم مقابلات من أنه حتى لو أمكن العثور على وظائف ، فإن تونس لا تقدم سوى القليل من فرص التقدم الوظيفي.

كان للأوضاع الاقتصادية تأثير سلبي على الهجرة منذ عام 2017 ، مما أدى إلى ارتفاع منقطع في نسب الهجرة، على الرغم من حتمية الأمر، إلا أن حالات المغادرة كانت واضحة على مدى السنوات الأربع الماضية. وقد دفع البحث عن الفرص الاقتصادية ، بما في ذلك فرص العمل وإمكانية التقدم الوظيفي ، الشباب التونسيين إلى مغادرة البلاد.

وفي الوقت نفسه ، فإن انخفاض قيمة الدينار التونسي مقابل اليورو قد جعل العمل في أوروبا ، والأرباح باليورو ، أكثر جاذبية بكثير. كما أوضح مهاجر محتمل ، "عندما زادت قيمة اليورو ، يفكر الجميع ،" يمكنني العمل لمدة

عامين أو ثلاثة أعوام [في أوروبا] ثم أعود وأبدأ مشروعاً هنا". 30

لا تقتصر المشاعر وعوامل الدفع والسحب المذكورة أعلاه على المهاجرين غير الشرعيين، بل إنها تغذي أيضا جهود الهجرة القانونية لأصحاب الشهادات العليا والذين يملكون وسائل الحصول على تصاريح العمل أو الإقامة في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو الشرق الأوسط. لاحظ أحد المراقبين السياسيين ، "إذا كنت من فئة معينة ، فأنت تذهب بشكل قانوني. إذا لم تكن كذلك، فستذهب بأي طريقة ممكنة".

ومع ذلك ، أثرت الجائحة أيضًا في قدرة التونسيين على الهجرة القانونية. أوضح العديد من التونسيين في بنزرت خلال المقابلات أن تأشيراتهم أو ترتيبات عملهم في الخارج قد تم إيقافها مؤقتًا أو حظرها نتيجة للوباء. وقد أثر هذا أيضًا على فرص الخروج للطبقة الوسطى ، مما أدى بالبعث إلى البحث عن مسارات غير منتظمة للهجرة. وقال مهاجر تونسي محتمل يبلغ من العمر 26 عامًا من قبلي: "لقد أغلقت البلدان حدودها ، لذلك نلجأ إلى الهجرة غير القانونية أكثر الآن".

كما أدى الوباء إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بشكل كبير ، مما أدى إلى تفاقم الديناميكيات حول الهجرة بعدة طرق. وقد أدت تدابير الصحة العامة التي نفذتها الحكومة إلى فقدان الوظائف على نطاق واسع في بعض القطاعات ، بما في ذلك قطاع السياحة. كما تضرر القطاع غير الرسمي بشدة ، لا سيما بسبب قيود التنقل وإغلاق الحدود ، مما أثر بشكل كبير على التهريب عبر الحدود.

وتفاقم فقدان سبل العيش بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، حوالي 6 في المائة سنويا في ماي 2021، مما زاد من انعدام الأمن الغذائي للبعث. "سابقا ، كانت 10 دنائير كافية لإعداد وجبة العشاء" ، أوضح أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلة في القصيرين ، "ولكنها الآن لا تكفي لإعداد عجة بسيطة". هذه ليست مجرد قضية تتعلق بالطبقة الفقيرة الكادحة، حيث أفاد عدد من المستجوبين من الطبقة المتوسطة أيضًا بالتخلي عن اللحوم والأسماك.

بالنسبة للعديد من الشباب التونسيين، هناك شعور بأن البيئة الحالية تسبب الاختناق، رغم شعور الفليلين بالتفاؤل، وقد ساعد على ذلك تدهور خيارات كسب الرزق وتدهور مستويات المعيشة ، على دفع موجة الهجرة الحالية. قال أحد العاملين في بنزرت: "الكثير من الناس هنا فقدوا وظائفهم بسبب كورونا ، لذلك ليس لديهم ما يفعلونه. كان الكثير من الناس يفكرون في الحرق ، لكن كورونا الان فتحت الطريق".

وقد وصفت جهات أخرى في الولاية فقدان الوظائف المرتبط بالوباء ببساطة أنه "القشة التي قصمت ظهر البعير".

السياسة الفوضوية تحول دون التغيير

كما أن ديناميات تونس السياسية الفوضوية والمتصلبة في كثير من الأحيان عززت التشاؤم الواسع الانتشار بأن المخاوف الاقتصادية والاجتماعية من المرجح أن تعالج. طوال عامي 2020 و 2021 ، ارتفعت حالات الإحباط بشكل كبير ، حيث قال العديد من الشباب الذين تمت مقابلتهم إن الحكومة لا تلبى احتياجات المواطنين ولا تعالج مشاكلهم. لاحظ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم باستمرار أن المدفوعات المالية التي قدمتها الحكومة لدعم القطاعات الاقتصادية التي تعاني من كوفيد 19 لم تحسن بشكل ملحوظ وضع العمال ، وخاصة أولئك الذين كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون في القطاع غير الرسمي. وكما قال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات: 'لا تلبى التدابير التي اتخذتها الحكومة احتياجات الفقراء'.

في بعض الحالات ، تتفاقم الإحباطات العامة مع الحكومة بسبب المواجهات الإشكالية أو المسيئة بين المواطنين ومسؤولي قوات الأمن.

يمكن أن يكون للتجربة الشخصية والسلبية مع قوات الأمن تأثير محفز على صنع القرار في مجال الهجرة ، لأنها تعزز وتزيد من المعتقدات حول عدم المساواة الهيكلية ،



سيادة القانون والعلاقات المختلة بين مسؤولي الدولة والمواطنين التي ذكرها العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كمحركات رئيسية للهجرة. أوضح شاب في أكتوبر 2020 أن "الكثير من الناس هنا يغادرون لأنهم سئموا من معاملات الأمن".

كما أن الهجرة من تونس متأصلة في بعض العوامل الاجتماعية المحددة. فعلى سبيل المثال ، تؤثر الصعوبات الاقتصادية على الديناميات الاجتماعية بطريقة تزيد من تشجيع أفكار الهجرة. وقد أثرت البطالة والعمالة الناقصة بشكل خاص على الزواج وتكوين أسرة للشباب التونسي. قال المهاجر المحتمل من قبلي: "يرغب الشباب في الزواج وتأسيس أسرة وكل هذا يعتمد على الحصول على وظيفة". وقد غذت قصص الأشخاص الذين هاجروا ونجحوا رؤية حياة أفضل في مكان آخر.

وهناك أيضا جانب عفوي للهجرة من تونس. حيث أشار الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن العديد من المهاجرين ، ولا سيما الشباب ، غادروا مع أصدقائهم أو غادروا لأن أصدقائهم فعلوا ذلك. وكما قال أحد الذين أجريت معهم مقابلات:

إن فكرة الرحيل موجودة في أذهان الناس كشيء محتمل. ولكن لم يتم التخطيط لها ؛ بل تم تفعيلها. غالبًا ما تكون الحرقه عملاً مندفعًا؛ نتيجة لقاء مصادفة مع صديق أو زميل في العمل. خلق الوباء المزيد من لحظات التحفيز هذه وكان لدى الناس القليل لإبقائهم هنا.

يجتمع المواطنون التونسيون أمام مبنى حكومي في تونس للمطالبة بالمساعدات المالية التي وعدت بها الحكومة ، مارس 2020. فتحي بلعيد / وكالة تونس أفريقيا للأنباء / صور غيتي

دوافع الهجرة للمهاجرين الأجانب العائرين

إن العوامل التي تدفع الأجانب إلى الهجرة عبر تونس أكثر غموضاً. ومن المرجح أن تكون مرتبطة بشكل رئيسي بالأعداد المتزايدة من المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في تونس والمخاطر المرتبطة بطرق العبور الأخرى في شمال أفريقيا.

وقد زاد عدد المهاجرين الأجانب في تونس بشكل كبير منذ ثورة عام 2011، ولا سيما الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لكن حجم هذه الفئات من المهاجرين غير واضح، حيث لا تتوفر أرقام حكومية رسمية. وتتباين التقديرات تبايناً كبيراً، مما يجعلها غير مفيدة في تقييم الحالة. تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن ما بين 10000 و 12000 مهاجر من جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في تونس، في حين تقترح منظمة "محامون بلا حدود" غير الحكومية أنها قد تصل إلى 75000، بما في ذلك 6000 طالب جامعي. وبغض النظر عن الأرقام، اتفق الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على أن عدد الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تسارع في السنوات الأخيرة.

على نقيض الطرق البرية التي يسلكها المهاجرون من جنوب الصحراء للدخول إلى ليبيا والجزائر، فإن معظم أولئك الموجودين في تونس يصلون بشكل قانوني عن طريق الجو، باستخدام خيار التأشيرة عند الوصول. وقال أحد الإيفواريين، الذي أمسك به فيما بعد خفر السواحل الليبي بعد مغادرته تونس: "بالنسبة لي، لم يكن [الوصول إلى تونس] صعباً على الإطلاق. ذهبت على متن طائرة... مع جواز سفر، تذكرة وحجز فندق.

ومع ذلك، فإن التعقيدات والتكلفة الباهظة للحصول على أوراق العمل أو الإقامة في تونس للأفارقة من الجنوب يعني أن أولئك الذين يقيمون في البلاد بعد انتهاء تأشيراتهم السياحية لمدة ثلاثة أشهر يفعلون ذلك بشكل غير قانوني.

أبريل/ نيسان 2021 ازداد عدد
المهاجرين الأجانب في تونس خلال
الجانحة.
فتحي بلعيد / وكالة تونس أفريقيا
للأنباء / صور غيتي



ولايات جندوبة والكاف والقصرين. وأشار أحد المسؤولين عن الاتصال إلى أنه كان هناك ما لا يقل عن 100 وافد شهريا خلال هذه الفترة. في حين أن هذا العدد قد استقر في وقت لاحق خلال عامي 2020 و 2021 ، ظل مستوى الوافدين مرتفعًا بشكل ملحوظ.

وكان المهاجرون الوافدون من الجزائر في المقام الأول من الذكور ومن غرب أفريقيا ، حيث أُبلغ عن احتجاج مواطنين من كوت ديفوار والسنغال وغينيا والصومال. كان معظمهم يعملون في البناء في الجزائر وفقدوا وظائفهم بسبب قيود كوفيد 19 وتحملوا العدا من السكان المحليين ، في حين أن ضوابط التنقل الصارمة أعاقت قدرتهم على العمل. وأفادت التقارير أن البعض ذكروا ذلك بسبب مخاوفهم من اعتقالهم وترحيلهم إلى النيجر من قبل قوات الأمن الجزائرية ، نظرًا للسياسات الصارمة المتزايدة التي ينتهجها هذا البلد تجاه المهاجرين الأجانب غير الشرعيين منذ عام 2017.

وصف مهاجر توغولي يبلغ من العمر 28 عامًا الرحلة: "جئت مع خمسة أصدقاء للعمل في تونس. لقد التجأنا لمهربين جزائريين ليوصلونا إلى غابنة ثم ركبنا سيارات أجرة جماعية مختلفة إلى قرى صغيرة حيث قضينا ليلة أو ليلتين قبل العودة إلى الطريق. في النهاية ، تركنا على الحدود وقيل لنا أن نتبع مسارًا ، وصلنا في منتصف الليل إلى فريانة.

في حين أن التدفق لم يكن كبيرًا مقارنة بتدفقات المهاجرين إلى ليبيا أو جنوب الجزائر ، إلا أنه مهم لتونس، التي تعاني من هجرة محدودة عبر الحدود بشكل عام ، وخاصة على طول حدودها مع الجزائر. وهو أيضًا دون المستوى النسبي من حيث إجمالي السكان المهاجرين غير الشرعيين في تونس.

من غير الواضح ما إذا كان المهاجرون القادمون من الجزائر قد فعلوا ذلك على أمل مواصلة رحلتهم

إلى أوروبا كمهاجرين غير شرعيين ، على الرغم من أن المناخ الاقتصادي المتردي للمهاجرين في تونس ربما دفع البعض إلى القيام بذلك. وأشار المهاجر التوغولي إلى ما يلي: "ما زلت أكافح من أجل العثور على عمل. أحببت وجودي هنا في المركز الأول لأنني هنا أكثر حرية من الجزائر ، لكنني أعتقد أنني قد أعود إلى أوروبا في قوارب عشوائية إذا لم يتحسن وضعي.

لا أستطيع العودة إلى بلدي".

ويعمل معظم هؤلاء المهاجرين في تونس في قطاع السياحة أو النزول أو البناء. ويُعتقد أن البغاء الذي يشمل المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى ، سواء كانوا طوعيين أو قسريين ، قد زاد في السنوات الأخيرة.

يتركز مجتمع المهاجرين بشكل عام في ثلاث مدن: تونس ، حيث يُنظر إلى فرص العمل على أنها وفيرة ؛ سوسة ، التي لديها تكلفة معيشية منخفضة ؛ وصفاقس ، حيث تغادر معظم القوارب إلى أوروبا.

بينما ذهب بعض هؤلاء المهاجرين إلى تونس بهدف الاستقرار هناك ، إذ تشير المقابلات إلى أن الكثيرين يرون فيها أيضًا نقطة انطلاق إلى أوروبا. وقال أحد المهاجرين من دولة جنوب الصحراء: "الهدف النهائي لمعظم المهاجرين [هنا] هو أن يكونوا قادرين على الوصول إلى أوروبا بأي ثمن، سواء كانوا مغادرين من تونس أو ليبيا".

كما أعرب المهاجرون في غرب إفريقيا عن وجهة تونس على أنها وجهة استراتيجية في الطريق إلى أوروبا ، بما في ذلك أولئك الذين تمت مقابلتهم في توبورو (الكاميرون) وغوري (تشاد) في مايو 2020. أشار المهاجرون الكاميرونيون الذين تمت مقابلتهم في طهوا ، النيجر ، في يناير 2021 ، إلى أن تونس يُنظر إليها على أنها أسهل في الوصول إليها ، وأن المرور إلى إيطاليا منها أقل خطورة من الطريق بين المغرب وإسبانيا.

كان للوباء تأثيران كبيران على ديناميكيات المهاجرين الأجانب الذين يستخدمون تونس كنقطة عبور. أولاً ، أدت تدابير الصحة العامة التي نفذتها الحكومة إلى خسائر كبيرة في الوظائف بين السكان المهاجرين ، الذين كانوا يتخبطون بسبب الطبيعة غير الرسمية لعملهم ونوع القطاعات التي كان معظمهم يعملون فيها ، والتي تضررت بشكل خاص. "تسبب وضع كوفيد في فقدان العديد منا لوظائفنا. حتى بعد الحجر الصحي، عاد البعض منا إلى العمل ، ولكن البعض الآخر لم يكن يسعفه الحظ حقًا"، قال أحد المهاجرين.

ويبدو أن هذه الصعوبات الاقتصادية قد دفعت عددا متزايدا من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى إلى العبور إلى أوروبا. على الرغم من أنه يبدو أن معظمهم كانوا ينوون الهجرة إلى أوروبا على أي حال ، إلا أن الوضع الديموغرافي كان حافزًا. كما أدى إلى تدفق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من المناطق المجاورة لتونس ، وفي المقام الأول الجزائر ، حيث كانوا يعيشون. في أبريل ومايو ويونيو ويوليو 2020، تم تسجيل مستويات عالية نسبيًا من الوافدين في شمال غرب تونس



طرق المغادرة

إن الهجرة غير المنتظمة من تونس إلى أوروبا تيسرها جزئياً عمليات شبكات التهريب.

على عكس ليبيا ، حيث تُعدّ شبكات التهريب حرة فإن الشبكات التونسية كبيرة إلى حد ما وطويلة الأمد ومعروفة جيداً ، وهي صغيرة نسبياً ومحلية ومتكاثرة. حيث سأل أحد المهريين في وسط تونس عن عدد شبكات التهريب في ولايته، فقال: "في كل مدينة صغيرة في نابل ، تعمل شبكة [تهريب] كبيرة واحدة على الأقل و عدة شبكات أصغر".

ومع ذلك ، فإن أهمية تهريب البشر للمهاجرين ، وخاصة في المجتمع التونسي ، تتضاءل مع تزايد أعداد الشباب التونسي الذين يختارون بدلاً من ذلك "التهريب الذاتي" ، وتجميع أموالهم ، ومصادر القوارب والمحركات والوقود ، والمغادرة من تلقاء أنفسهم.

يوضح القسم التالي بالتفصيل عمليات شبكات التهريب في تونس قبل التطرّق إلى ارتفاع نسب الحرقّة الذاتية ، بما في ذلك قضية المسافرين خلسة.

شبكات وعمليات تهريب البشر

عملت شبكات التهريب على طول سواحل تونس لأكثر من عقدين من الزمان ، وظهرت (إلى جانب تلك الموجودة في المغرب) لنقل المهاجرين من شمال إفريقيا إلى أوروبا. إن صناعة التهريب في تونس لا تزال صامدة ، على الرغم من أنها مبتورة ، وتتألف في المقام الأول من شبكات صغيرة من المواطنين التونسيين الذين يعملون في مناطق جغرافية مقيدة نسبياً.

وتفيد التقارير أيضاً بأن عدداً صغيراً من المهريين الأوروبيين ، وأساساً الإيطاليين ، يشاركون في هذه التجارة ، وإن كانت تكاليف الخدمات التي يقدمونها تحد من عدد المهاجرين التونسيين أو الأجانب الذين يستخدمونها.

هناك القليل من المؤشرات تدلّ على أن ارتفاع الهجرة بين عامي 2020 و 2021 كان بسبب تحول ملحوظ في عمليات أو نطاق أو قدرة شبكات التهريب التونسية.

إن معظم شبكات تهريب البشر في تونس صغيرة نسبيًا ، وتضم أقل من اثني عشر عضوًا . فمعظمها يشمل حفنة من الأفراد فقط.

هناك مجموعة متنوعة من الأدوار المتميزة داخل كل شبكة، القادة ، المعروفون باسم "الحراق" ، هم عادة مهربون متمرسون يعملون كخبراء لوجستيات ، وجمعون الأدوات المختلفة، مثل القوارب وملاجئ الانتظار قبيل الرحيل، اللازمة لنجاح جهود التهريب. جميعهم تقريبًا من المناطق الساحلية ، حيث يشير الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وبيانات من قوات الأمن التونسية إلى أن أعمارهم تتراوح بين العشرينات ومنتصف الخمسينات ، ومعظمهم في منتصف الثلاثينات، إذ شرح أحد المهربين في نابل خلفية الحراك ، مشيرًا إلى أنهم دائمًا صيادون يعرفون البحر ، ويعرفون كيفية الوصول إلى إيطاليا ، ويعرفون تحركات خفر السواحل .

إن الدور الرئيسي الثاني في الشبكة هو دور الوسيط ، المعروف باسم "سمسار" . ويقومون بالاتصال بمن يريدون الحرقه وفحصهم والتفاوض بشأن تكلفة المرور . وفي بعض الحالات، يعمل الوسطاء أيضا بصفة مستقلة . وأوضح مهرب من نابل أن الوسيط يكسب عادة نسبة مئوية من مدفوعات المهاجر . ومعظمهم من الذكور ، على الرغم من أن بعض الإناث يشاركن أيضًا بسبب التصور بأن النساء أقل عرضة لجذب انتباه قوات الأمن .

تشمل الأدوار الشائعة الأخرى داخل شبكات تهريب البشر في تونس الأفراد المكلفين بالإسكان والتغذية، وفي بعض الحالات ، نقل مجموعات من المهاجرين الذين ينتظرون المغادرة ؛ الجهات الفاعلة المكلفة بالإشراف على الحماية ؛ والأفراد المكلفين برؤية سفينة المهاجرين (تسمى أحيانًا "ريس") . ومع ذلك ، لا توظف كل شبكة

فردًا منفصلاً لكل دور ، على قادة الشبكة أيضا في بعض الأحيان التعامل مع أدوار أخرى . المهاجرون هم أيضا في بعض الأحيان يطلب منهم ذلك قبضان السفن ، عادة في مقابل تخفيض أو التنازل عن رسوم الحرقه.62

هناك مجموعة متنوعة من الخيارات المختلفة التي يقدمها المهربون ، مع شبكات مختلفة متخصصة في عروض مختلفة . وتشمل الخيارات الأساسية استخدام قوارب خشبية أو مطاطية صغيرة ، تحمل عادة ما بين ستة أفراد و 24 فردا ، مع ترك القارب عادة في إيطاليا عند وصوله . في عدد أقل من الحالات ، قوارب الصيد المحولة التي تحمل مجموعات من 75

إلى 110 مهاجرين ، على الرغم من أن الممارسة تبدو محصورة في الشبكات العاملة من ولايات صفاقس أو المهدية . وعادة ما تقوم هذه السفن برحلات ذهاب وإياب ، وتسليم المهاجرين بالقرب من الشاطئ الإيطالي قبل العودة إلى تونس.63

وتتوقف تكلفة مختلف خيارات النقل على عدة عوامل، حيث أشار محام تونسي إلى أن "السعر يعتمد على حالة القارب وهيكله ، وعلى جودة المعدات ، وإذا كان المهرب على اتصال قوي بالأمن أم لا " .

شهدت الأسعار خلال عامي 2020 و 2021 استقرارا ، وتفيد التقارير أنها تراوحت بين 2,500 دينار تونسي و 4,000 دينار تونسي (916-1465 يورو) . هذه هي فعليا دون تغيير من الأسعار في عام 2019 .

كما تتوفر خيارات النقل الفاخر ، بما في ذلك القوارب السريعة من ولاية بنزرت واليخوت المملوكة للقطاع الخاص المغادرة من المناطق الحضرية مثل تونس ونابل وسوسة . ويمكن للمهاجرين أن ينقلوا المهاجرين إلى أماكن بعيدة جداً ، ويقال إن بعضهم ينزل في فرنسا .

هذه الخيارات أكثر تكلفة بكثير من الخيارات الأساسية، مع تكلفة المرور على القوارب السريعة

3000 يورو أو أكثر ، بينما يتراوح النقل على اليخوت من 8000 دينار تونسي إلى 12000 دينار تونسي (2 412 يورو - 3 618 يورو) لكل شخص آخر . يشارك معظم المهربين الأجانب النشطين في تونس في مثل هذه الخيارات الفاخرة ، مع مواطنين إيطاليين وفرنسيين على وجه الخصوص إذ تم الإبلاغ عن تورطهم في تهريب محمول على اليخوت.67

إن عملية تهريب البشر متشابهة إلى حد كبير سواء بالنسبة للخيارات الأساسية أو خيارات الترف . يسمع المهاجرون المحتملون عن المهربين أو مواقع المغادرة إما عن طريق الفم أو على مواقع التواصل الاجتماعي مثل Facebook و TikTok . ثم يتصل المهاجرون بوسيط ويتفاوضون على تكلفة المرور ، والتي يمكن أن تكون مرنة .

وبمجرد التوصل إلى ترتيب مع وسيط ، يتم إبلاغ المهاجرين بتاريخ المغادرة العام ومكانها . في كثير من الأحيان ، تتجمع مجموعات من المهاجرين في "الجونة" أو مكان للاختباء ، وغالبًا ما يكون مبنى ، بالقرب من مكان الإقامة . ينتظرون هناك لعدة أيام إلى بضعة أسابيع لظروف الإبحار الجيدة . يتم تضمين تكاليف الإسكان والغذاء في السعر الإجمالي . قبل التوجه إلى الجونة ، يجب على المهاجرين عادة إظهار أن لديهم الأموال اللازمة لتجنب خطر عدم الدفع عند المغادرة .

يدفع المهاجرون عادة للمهربين نقدًا ، على الرغم من أن البعض يقبل أيضًا البطاقات المصرفية المدفوعة مسبقًا . بالنسبة للمهاجرين التونسيين ،



يصل المهاجرون إلى لامبيدوسا. خلال موجة الهجرة التي شوهدت في عامي 2020 و 2021 ، رتب العديد من التونسيين لعبورهم ، وتخلصوا من خدمات المهربين وبدلاً من ذلك جمعوا المال لشراء قواربهم ووقودهم وإمداداتهم.

Getty Images عبر Alberto Pizzoli/AFP ©

يمكن هيكلة طرق الدفع بعدة طرق. أولاً ، يدفع بعض المهاجرين المبلغ بالكامل مقدماً إلى المهرب. ثانياً ، يدفع البعض جزءاً من المبلغ قبل عدة أيام من المغادرة ، بعد تحديد التاريخ ، ثم بصرف الباقي وهم لا يزالون في البحر وبعد أن يفقدون الوصول إلى الشبكة التونسية على هواتفهم. ثالثاً ، يدفع البعض مقدماً والباقي عند الوصول إلى إيطاليا.

غالباً ما يستقل المهاجرون ليلاً مناطق الشاطئ النائية. وأوضح أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات: "عادة ما تكون مغادرة القوارب بين الواحدة والرابعة صباحاً".

في بعض الحالات ، ينسق المهربون لإطلاق عدد من السفن في وقت واحد من نفس امتداد الساحل في ليلة واحدة للحد من احتمال أن تكون قوات الأمن قادرة على اعتراضها جميعاً.

عملية الهجرة الأجنبية من تونس

وتمثل عملية تهريب المهاجرين الأجانب ، ولا سيما الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، في معظم جوانبها ، تلك التي كانت تنقل التونسيين. وتُنقل المعلومات المتعلقة بالوسطاء عن طريق الفم ، حيث أشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن الوسيط ينتمي في بعض الحالات إلى مجتمع الحراقة.

يتطلع الوسطاء أحياناً إلى التواصل مع الحراقة. قال أحد الإيفاريين ، وهو يصف محاولته المجهضة للوصول إلى أوروبا: "بينما كنت في كشك أشرب القهوة، جاء شخص ما وسألني عما إذا كنت أريد المغادرة إلى إيطاليا. رفضت عرضه لأنني لم أكن أعرف ما إذا كان يقول الحقيقة أم أنه كان مجرد نصاب ومع ذلك ، أخبرني مالك الكشك أنه كان مهرباً حقاً ، لذلك بدأت في التفكير في الفكرة".

وتفيد التقارير بأن تكلفة عبور المهاجرين الأجانب تتراوح بين 2 000 دينار تونسي و4 500 دينار تونسي (617- 1 389 يورو). يُطلب من المهاجرين الأجانب دائماً تقريباً دفع المبلغ الكامل للرحلة قبل المغادرة.

وأحد الاختلافات الرئيسية بين شبكات تهريب المهاجرين التي تقدم خدماتها للتونسيين والشبكات التي تقدم خدماتها للأجانب هو عدد المهاجرين في كل رحلة. وكما لوحظ أعلاه ، فإن معظم محاولات التهريب تشمل مواطنين تونسيين ينتمون عادة إلى مجموعات صغيرة ، عادة ما يتراوح عددهم بين ستة أشخاص و 12 شخصاً. وعلى النقيض من ذلك ، يمكن إشراك ما بين 50 و عدة مئات من المهاجرين الأجانب في عملية مغادرة واحدة. تسبب التحميل الزائد للسفن التي تحمل مهاجرين أجانب في العديد من الأحيان في تحطم السفن على مدار عامي 2020 و 2021. في حين أن المياه قبالة تونس ليست ممتدة تقريباً مثل تلك قبالة ليبيا ، فقد غرق ما لا يقل عن 243 رجلاً وامرأة وطفلاً ، معظمهم تقريباً من المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، على مدى العامين الماضيين.



التهريب الذاتي واضح نسبيا ، لا سيما بالنسبة للشباب في المناطق الساحلية ، الذين عادة ما يوردون السفن محليا.

Getty عبر Anis Mili/AFP © Images

من غير المرجح في هذه المرحلة أن يتحول الأجانب في تونس إلى طريقة الهجرة هذه بسبب خصوصية بعض المهارات اللازمة ، مثل المعرفة الملاحية الأساسية ومعرفة الطرق إلى إيطاليا.

المسافرون خلسة

تضمن عدد من محاولات الهجرة من تونس في عامي 2020 و 2021 أشخاصًا يستقلون سفن الحاويات وخطوط الرحلات البحرية الراسية في الموانئ التجارية ، في المقام الأول حلق الواد و رادس بالقرب من تونس العاصمة ، على الرغم من الإبلاغ عن حوادث في سوسة وصفاقس وجرسيب أيضًا.

في حين أن العديد من حوادث المسافرين خلسة شملت مجموعات صغيرة ، في بعض الحالات من 30 إلى 50 تم العثور عليهم في محاولة لتسليق جدران الميناء. تشير البيانات الواردة من قوات الأمن التونسية إلى أن ما لا يقل عن 1 184 فردًا حاولوا الاختباء على متن السفن التجارية بين يناير 2020 وتشرين الأول 2021.

لطالما كانت مثل هذه الحوادث سمة من سمات الهجرة غير النظامية من تونس ، مع ارتفاع نسبة المسافرين خلسة

حسب المحاولات المسجلة في عام 2018 ، على سبيل المثال. وكثيرا ما تشمل المهاجرين الأصغر سنا ، والمراهقين في كثير من الأحيان ، على الرغم من أن المعلومات الواردة من وزارة الداخلية التونسية تبين أن المهاجرين في العشرينات والثلاثينات من العمر قد ضبطوا أيضا وهم يحاولون مغادرة البلد بهذه الطريقة.

وفي حين أن معظم المسافرين خلسة يأتون من المناطق الحضرية المحيطة بالموانئ ، فقد كانت هناك حالات سافر فيها شباب من ولايات داخلية ، مثل القيروان وسيدي بوزيد ، إلى تونس لمحاولة ركوب السفن في الموانئ المحيطة بالعاصمة.

على هذه الجماعات والأفراد الذين يحاولون الهروب خلسة عن طريق العبارات أن يعرفوا أين سينتهي بهم المطاف ، إذ أن هناك القليل من المعلومات التي تدل على أن المسافرين خلسة على سفن نقل البضائع يعرفون بالضرورة ميناءهم التالي. وكانت هناك حالات ، لا سيما من المغرب ، انتهت فيها مجموعات من الشباب دون قصد في غرب أفريقيا.

نظرًا للمخاطر المنخفضة نسبيًا لهذا النشاط ، حيث لا يخسر الحراقة المال ونادرًا ما يواجهون عقوبات كبيرة من الأمنيين التونسيين ، فمن المرجح أن تظل هذه الطريقة وسيلة شعبية ، وإن لم تكن فعالة أو سريعة بشكل خاص ، للهجرة السرية.

ومن المسائل الأخرى التي يواجهها المهاجرون مع المهربين أن هؤلاء ، في بعض الحالات ، يأخذون أموالهم ثم يبلغون قوات الأمن عن العملية.

يرى المهاجرون المحتملون أيضًا أن رحلات التهريب الذاتي أكثر نجاحًا من تلك التي ينظمها المهربون ، حيث يقول بعض المهاجرين إنه ، على حد علمهم ، وصل ما يصل إلى 70 في المائة من الأشخاص الذين يقومون بالرحلات التي قاموا بها بأنفسهم بنجاح ، ولم يتم اكتشافهم ، إلى إيطاليا. 74

كما أن عملية التهريب الذاتي هي عملية مباشرة نسبيًا ، لا سيما بالنسبة للشباب في المناطق الساحلية. إذ يتم توفير السفن والمحركات محليًا بشكل عام ، على الرغم من أن أحد المهاجرين قال إن مجموعته قد حصلت على قارب ودفعت ثمنه على الإنترنت. تبلغ كلفة القارب، إما خشبيًا أو بولي راتنج ، تتراوح تكلفتها بين 3000 دينار تونسي و 10000 دينار تونسي (1099 يورو - 3015 يورو). تبلغ كلفة المحركات ، عادة 25 حصان ، 4000 دينار تونسي - 5000 دينار تونسي (1،465 - 1،832 يورو) ، إن معظم المهاجرين يشترون اثنين ، بسبب خطر فشل واحد.

نظرًا لأن عملية التهريب الذاتي تنطوي على مشتريات جماعية، فإن الفترة الفاصلة بين قرار الفرد بالهجرة والمغادرة الفعلية يمكن أن تكون قصيرة نسبيًا. حيث قال مهاجر يبلغ من العمر 27 عامًا من المهديّة ، شوهد عن بعد في نيس ، فرنسا: "حصلنا على القارب في الليل ، اشترينا الغاز وأقلعنا".

وقد شكلت الزيادة في حوادث التهريب الذاتي في تونس تحديًا لجهود القوة الأمنية الرامية إلى كبح الهجرة غير القانونية ، وهي دينامية لوحظت أيضا في المغرب والجزائر ، حيث يستخدم هذا النهج أيضا. نظرًا لأن محاولات التهريب الذاتي تقوم بها مجموعات صغيرة من الأفراد ، وحتى نقطة الانطلاق ، تنطوي فقط على مشتريات تجارية مشروعة ، فإن الفرص المتاحة لإنفاذ القانون لتحديد المجموعات واعتراضها محدودة أكثر بكثير من المهربين التقليديين.

إن التهريب الذاتي من المرجح أن تستمر شعبيته بين المهاجرين التونسيين ، جزئيًا لهذا السبب.



يتم إنقاذ المهاجرين غير الشرعيين الذين تعطلت قواربهم قبالة ساحل بن قردان ، في جنوب شرق تونس ، من قبل وحدة خفر السواحل في المدينة ، يوليو 2021. © تسنيم نصري/وكالة الأناضول

أساليب وسياسات إنفاذ القانون

تواجه جهود الحكومة التونسية لمعالجة الزيادة الحالية في الهجرة تحديات مختلفة، لا تتعلق هذه التحديات بفجوات القدرات فحسب ، بل تتعلق أيضاً بالسياسة المعقدة للهجرة غير النظامية داخل تونس. تفصل خلال هذا القسم جهود قوات الأمن والدفاع المكلفة بمهام مكافحة الهجرة واللوائح التي تنفذها، ثم ننظر في سياسات الهجرة غير النظامية وكيف ينظر المسؤولون التونسيون إلى القضية.

يتألف الهيكل التونسي لأمن الحدود من ثلاث هيئات رئيسية هي: الحرس الوطني والشرطة الوطنية التابعة لوزارة الداخلية ، والجيش التابع لوزارة الدفاع. وفيما يتعلق بقضايا الهجرة غير النظامية ، فإن الحرس الوطني ، الذي يشمل خفر السواحل (الحرس البحري الوطني) ، هو الفاعل الرئيسي. وتشمل منطقة عمليات الحرس الوطني معظم المناطق الريفية التي تقطع منها سفن المهاجرين ، كما تشمل ، بالنسبة لخفر السواحل ، المياه الواقعة قبالة الساحل مباشرة. ولهذا السبب ، فإن الوحدات البرية والبحرية التابعة للحرس مسؤولة عن الغالبية العظمى من المقاطعات ، أي حوالي 87 في المائة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021.

تلعب الشرطة الوطنية دوراً أقل في مسائل الهجرة، وتقتصر إلى حد كبير على اعتراض المهاجرين في المناطق الحضرية أثناء عبورهم إلى مناطق المغادرة، في المغاور، أو بينما يحاولون التسلل إلى المنافذ للاختباء بعيداً. وأخيراً ، تلعب القوات البحرية ، التي تعمل في مناطق أبعد عن الشاطئ ، دوراً في اعتراض المهاجرين ، وفي إنقاذهم في بعض الأحيان.

يشكل طبيعي، من المفترض أن تعمل القوى الثلاث معاً بدرجات متفاوتة، وغالباً ما يكون التنسيق الأكثر كثافة بين خفر السواحل والبحرية ، التي عملت معاً في عدد من عمليات الإنفاذ والإنقاذ، غير أنه على الرغم من الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لتعزيز التنسيق بين القوات منذ عام 2011، لا تزال هناك ثغرات.

هذه الفجوات ، إلى جانب الساحل التونسي الطويل للغاية وطبيعة التهريب في البلاد - التي تنطوي على العديد من شبكات التهريب الصغيرة ، بدلاً من حفنة من الجهات الفاعلة الكبيرة - تشكل تحدياً حاداً للجهود المبذولة لمعالجة الهجرة غير النظامية من خلال النهج الأمنية وحدها.

قوانين الهجرة وتحدي الردع

تحفظ تونس بقوانين صارمة ضد الهجرة غير النظامية - أي دخول أو خروج من البلاد يحدث خارج المعابر الحدودية الرسمية - وتهريب المهاجرين. هذه القوانين والمراسيم والأوامر ذات الصلة بالهجرة غير النظامية موجودة منذ الستينيات في تونس (انظر الجدول 4).

الوضعية	السنة	اللائحة التنظيمية
حالة الأجانب في تونس	1968	القانون عدد. 68-7
جوازات السفر ووثائق السفر	1975	القانون عدد. 75-40
التأديب البحري وقانون العقوبات	1977	القانون عدد. 77-28
إنشاء أمانة الدولة للهجرة والتونسيين في الخارج في وزارة الشؤون الاجتماعية	2012	المرسوم عدد 2012-634
إنشاء اللجنة المسؤولة عن رصد ملف التونسيين المفقودين بعد الهجرة غير الشرعية إلى السواحل الإيطالية، وتحديد تكوينها	2015	قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ 4 جوان 2015
بشأن مكافحة الإرهاب وقمع غسل الأموال	2015	القانون عدد. 2015-26
بشأن منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته	2016	القانون عدد 2015-61

الشكل 4 القوانين والمراسيم والأوامر البارزة فيما يتعلق بالهجرة وتهريب البشر والاتجار بالبشر في تونس.

بالنسبة للمهاجرين التونسيين غير الشرعيين الذين اعترضتهم قوات الأمن ، فإن القانون الأكثر تطبيقًا هو عدد 75-40. وينص على أن التونسيين الذين يغادرون تونس أو يدخلونها عن علم دون وثيقة سفر رسمية أو دون المرور بعملية الدخول/الخروج الرسمية يمكن سجنهم لمدة تتراوح بين 15 يوما وستة أشهر أو تعزيمهم بمبلغ قيمته 30 و 120 دينارًا تونسيًا (8.95 - 35.80 يورو) كما يمكن مضاعفة هذه العقوبات لمركبي الجرائم المتكررة.

ومع ذلك ، تشير الاتصالات القانونية إلى أن معظم التونسيين الذين يتم القبض عليهم أثناء الهجرة بشكل غير نظامي يواجهون عادة عقوبات محدودة للغاية. يتم احتجاز معظمهم من قبل الحرس الوطني أو في مركز الشرطة لمدة يوم أو يومين قبل إطلاق سراحهم، ويتعلق احتجازهم بشكل أساسي بجمع المعلومات عن المهربين الذين ساعدوا في عبورهم. ويتبع ذلك بشكل عام المقابلات التي أجريت مع المهاجرين التونسيين الذين ألقت قوات الأمن التونسية القبض عليهم ، والذين وصفوا جميعًا فترات احتجاز قصيرة نسبيًا.

أشار المهاجرون الذين تم ترحيلهم من الدول الأوروبية إلى تونس والذين تمت مقابلتهم من أجل هذا التقرير إلى إجراء مختلف قليلاً حيث أبلغ المرسلون الذين ليست لديهم سجلات جنائية سابقة عن تلقيهم ما يسمى محليًا "أحكام السورسي" ، أي أحكام احتمالية لمدة ستة أشهر شائعة في النظام القانوني التونسي للجرائم البسيطة.

هناك أيضًا إمكانية لفرض عقوبات إدارية، بما في ذلك الإشراف الإداري أو حظر الإقامة في أماكن محددة لمدة تصل إلى خمس سنوات لأولئك المدانين بارتكاب جرائم الهجرة غير النظامية. بيد أن هذه التدابير لا تطبق عادة.

وبالنسبة للمهربين المدانين بنقل أجناب ، يمكن استكمال التهم نفسها بحكم بالسجن لمدة تتراوح بين شهر واحد وسنة واحدة و/أو غرامة تتراوح بين 6 و 120 ديناراً تونسياً (1.79-35.80 يورو) بموجب القانون رقم 68-7. لكن لا هذا القانون ولا القانون عدد 75-40 ينص على عقوبات خاصة في حالة المهربين ، على الرغم من أن قانون العقوبات التونسي العام يسمح في مثل هذه الظروف بمضاعفة العقوبة.

تشير المقابلات مع المهربين البشريين في صفاقس وولاية نابل إلى وجود فرق كبير بين نطاق العقوبات المفصلة بموجب قوانين عامي 1968 و 1975 وتلك التي تم فرضها بالفعل. وبحسب التقارير ، فإن مدة الجملة وشدتها تعتمد عادة على المسافة من الشاطئ الذي يتم نقله ، والمخاطر الكامنة في المؤسسة وما إذا كان المهاجرون المعنيون قد عانوا من إصابات أو ماتوا.

أفاد المهربون في صفاقس أنه ، في الحالات التي يتم فيها اعتراض الأحدثية على الشاطئ أو بالقرب منه وجميع المهاجرين

عادة ما يتم اتهام المهاجرين الأجانب الذين يتم القبض عليهم عند دخولهم تونس أو مغادرتهم بشكل غير قانوني بموجب إحصائية مختلفة ، القانون عدد 68-7 ، التي يتعامل بشكل أوسع مع الأجانب الذين يدخلون إلى البلاد أو يغادرونها أو يقيمون فيها. ويواجه أولئك الذين يخالفون شروط الدخول أو الخروج خطر الاحتجاز لمدة لا تزيد عن شهر ولا تزيد عن سنة و/أو غرامة تتراوح بين 6 و 120 ديناراً تونسياً (1.79-35.80 يورو) ، يليها الترحيل عند الإفراج.

ويواجه مهربي البشر خطراً قانونياً أكبر بصرف النظر عما إذا كانوا تونسيين أو أجانب. بموجب القانون عدد 75-40 ، يواجه الأفراد المتورطون في التهريب أو إيواء أولئك الذين يسعون إلى الهجرة غير القانونية أو نقلهم السجن لمدة تتراوح بين ثلاث وست سنوات و/أو غرامات تصل إلى 20 000 ديناراً تونسياً (972 5 يورو).

وتشير صياغة قانون عام 1975 إلى أنه يمكن تطبيقه على الجماعات التي تدخل في اتفاق طوعي ؛ ومع ذلك ، ليس من الواضح ما إذا كان القانون قد طبق على الأفراد أو الجماعات المتورطة في التهريب الذاتي.



تحتج النساء التونسيات في تونس على فقدان أطفالهن في محاولات الهجرة غير النظامية ، مما يؤكد خطر الصدمة والسياسة المعقدة المحيطة بهذه القضية. © صوفين حمداوي/وكالة فرانس برس عبر صور جيتي



احتج الشباب التونسي على
تجميد أنشطة فريق كرة القدم
CS Chebba ، وهي قضية
أثارت تهديدات
الهجرة الجماعية ، أكتوبر
2020 . © بشــــــــــــــــير
طب/AFP عبر Getty
Images

غير مصابين ، عادة ما تكون عقوبة السجن سنة أو أقل.⁸³ إذا أصيب المهاجرون أو هلكوا أو كان ينظر إلى السفينة المعنية على أنها غير آمنة ، يمكن أن تتراوح العقوبة من ست سنوات إلى أكثر من 10 سنوات. وأشار أحد المهربين في نابل أيضا إلى أن الأموال التي يحتفظ بها المهرب عادة ما تصادر وتقرض غرامات أخرى.⁸⁴

وأشار أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في صفاقس إلى أن "المهربين الأذكياء" يرسلون قوارب في ظروف جوية مثالية ودون وجود الكثير من الأشخاص على متنها لتقليل مخاطر الغرق ، ومعها مخاطر قانونية أكبر.⁸⁵

وعلى الرغم من وجود قوانين وجزاءات تستهدف الهجرة غير النظامية وتهريب البشر والاتجار بالبشر ، لم يتم ردع جميع الأنشطة الثلاثة إلا في أضيق الحدود، حيث تؤكد المقابلات مع المهاجرين والمهربين التونسيين على الفوائد الاقتصادية ، والتي تؤثر بدورها على التأثير الرادع للقوانين.

أشار المهاجرون التونسيون الذين حاولوا بالفعل الهجرة وتم القبض عليهم إلى اهتمامهم بإجراء محاولة أخرى ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المكاسب الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن تحققها الرحلة الناجحة. وفي الحالات التي تعرض فيها المهاجرون لإساءة المعاملة من جانب قوات الأمن أثناء الاحتجاز ، ازدادت رغبتهم في محاولة ثانية.

كما هو الحال مع المهاجرين ، فإن التحدي في ردع المهربين في تونس ليس في المقام الأول مسألة عدم كفاية القوانين أو العقوبات. ومع ذلك ، فإن ربحية التهريب عالية للغاية. كما هو مفصل أعلاه ، غالبًا ما تكلف شبكات التهريب في ولاية صفاقس المهاجرين غير التونسيين بين 2000 دينار تونسي و 4,500 دينار تونسي (617-1389 يورو). في الحالات التي تحزم فيها الشبكات أعدادًا كبيرة على القوارب ، وهو حدث روتيني لغير التونسيين ، يمكن للشبكات إجمالي أكثر من 100000 يورو - 20000 يورو. تزيد القدرة العالية على الربح من إغراء التهريب وخطر العودة إلى الإجراء.

كما أوضح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: "معظم المهربين لا يفكرون حقًا في أن يتم القبض عليهم كتهديد حقيقي. يعتقدون أنها تستحق المجازفة مقابل المال الذي يحصلون عليه من المهاجرين. في هذه الأوقات الصعبة ، ومع زيادة المنح جنوب الصحراء الكبرى الراغبة في الذهاب إلى أوروبا عن طريق البحر ، أصبحت الأعمال التجارية أكثر نشاطًا.⁸⁶

سياسات الهجرة غير الشرعية

تشكل الهجرة غير النظامية من سواحل تونس فرصا سياسية دولية ومحلية، على الجبهة الدولية ، أصبحت تونس نقطة نقاش رئيسية مع كل من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا ، حيث يصل معظم المهاجرين من تونس، كان هناك عدد من الارتباطات الدبلوماسية بين الوفود الأوروبية وصانعي السياسات التونسيين في عامي 2020 و 2021 ، حيث تناولت المناقشات الموضوعية كلا من التنسيق الأمني لمعالجة الهجرة غير النظامية وكذلك الدوافع الاجتماعية الأساسية.

شدّد الرئيس التونسي قيس سعيد مرارًا وتكرارًا على الحاجة إلى معالجة الضعف الاقتصادي التونسي كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة غير النظامية. وينصب تركيزه على نطاق واسع بين الطبقة السياسية التونسية. ومع ذلك ، لا تزال مسألة الهجرة صامتة نسبيًا في تونس ، على عكس الدول الأوروبية، حيث لاحظ العديد من أعضاء البرلمان - الذي تم تعليقه من قبل سعيد في 25 جويلية 2021 - أن هجرة المواطنين التونسيين تتم مناقشتها خلال الانتخابات أو عندما تظهر القضية على أنها مصدر قلق عام ، ولكن على مدى السنوات العديدة الماضية لم تحظ هذه المسألة بمناقشات جوهريّة أو منتظمة داخل البرلمان.

كما أوضح أحد البرلمانيين من المهديّة: "لا توجد كتل برلمانية تتحدث عن الموضوع ؛ إنه دائمًا في إطار فردي - أي أن النواب المنتمين إلى المناطق الأكثر تأثرًا بهذه الظاهرة ، على سبيل المثال ، قد يطرحها النواب من المهديّة أو صفاقس. لكنه لم يعامل أبدًا بطريقة منظمة داخل لجنة ". 87

ووفقاً للسياسيين التونسيين ، فإن هذا الافتقار إلى التركيز كان مرتبطاً جزئياً بمحدودية المعلومات التي يقدمها التونسيون عن الهجرة غير القانونية، حيث أشار البعض إلى الحاجة إلى مزيد من الدراسات المستهدفة ، بالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات حول الدوافع الجذرية للهجرة ، وكيفية حدوث المشروع وهويات وتفاصيل عمليات المهريين البشريين والمتاجر الذين يعملون من تونس. كما أشاروا إلى أسماء ثلاث لجان يمكن أن تلعب دوراً في مكافحة مسألة الهجرة غير القانونية ، إذا تم إبلاغها وإشراكها بشكل صحيح: لجنة الشؤون الاجتماعية ، ولجنة الحرية والشؤون الخارجية ، ولجنة التونسيين المقيمين في الخارج.

أشار أعضاء البرلمان الأفراد إلى أن الأفاق المالية والاجتماعية المحدودة تعمل كمحرك رئيسي لمعظم المهاجرين التونسيين إذ قال أحدهم: "اليوم في تونس ، لم يعد بإمكان الناس أن يحملوا ؛ إن المصعد الاجتماعي متوقف عن العمل ؛ النظام بأكمله لم يعد يعمل ، ولهذا السبب يغادر الناس البلاد بحثاً عن الكرامة والوظائف". 88

ومن هذا المنطلق ، أوصى النواب الذين أجريت معهم مقابلات في المقام الأول بمعالجة الهجرة غير القانونية من خلال دعم التنمية وتدريب الشباب وتيسير الحصول على التأشيرات وتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين الموجودين بالفعل في أوروبا. ولا يتوقع أن يكون تعزيز قوات الأمن وسيلة كافية أو مستدامة للحد من رحيل المواطنين التونسيين.

وأوضح أحد السياسيين ، الناشطين مع التونسيين في الخارج ، "لقد رأينا أن الاعتماد فقط على النهج الأمني لا يعمل. نحن نقدم الدعم اللوجستي والمادي [من قبل الاتحاد الأوروبي] ، مثل التدريب والمعدات والدعم المالي ، ولكن هذا لم يوقف الهجرة غير النظامية، حتى لو تمكنا من إغلاق الطريق إلى الحدود الإيطالية ، سيجد مهاجرونا طرقاً أخرى للعبور إلى أوروبا ، مثل ميليل أو صربيا ". 89

"اليوم في تونس ، لم يعد بإمكان الناس أن يحملوا ؛ لقد انهار المصعد الاجتماعي ؛ لم يعد النظام بأكمله يعمل ، ولهذا السبب يغادر الناس البلاد بحثاً عن الكرامة والوظائف".
- النائب التونسي

المهاجرون الوافدون إلى لامبيدوسا ، جويلية 2020. هناك احتمال قوي بأن الهجرة التونسية غير النظامية في عام
2022 قد تتجاوز ما شهدناه في عامي 2020 و 2021. © Alberto Pizzoli/AFP عبر Getty Images

الخاتمة

على الرغم من أن موجة الهجرة في تونس 2020-2021 تتناقض مع المستويات المنخفضة نسبياً للهجرة غير النظامية التي شوهدت خلال هذا العقد ، فمن غير المرجح أن تكون حالة استثنائية. إذ ان العوامل التي تحفز الهجرة غير النظامية من تونس في تزايد، فمن غير المرجح أن يتغير خط الساحل الطويل ، والقرب من أوروبا ، والعدد الهائل من خيارات التهريب ، التي يصعب بشكل خاص على قوات الأمن السيطرة عليها. وبالمثل ، هناك احتمال ضئيل لتحسن الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة للهجرة غير النظامية في عام 2022. على الرغم من أن تعليق الرئيس سعيد للبرلمان وتوسيع السلطات الذاتية بعد 25 جويلية قد يجنب بعض الجمود السياسي في البلاد ، إلا أن هذا خلق بدلاً من ذلك أزمة سياسية بطيئة الحركة. وعلاوة على ذلك ، كان هناك عمل ظاهر محدود للتصدي للتحديات الاقتصادية التي تلوح في الأفق ، بما في ذلك احتمال التخلف عن سداد الديون. أدت الأزمة السياسية ، وتفاقم التحديات الاقتصادية وتصاعد العنف من قبل قوات الأمن إلى خلق حالة احتراق محتملة يمكن أن تغذي الهجرة غير النظامية المتزايدة. ومن غير المرجح أن يكون للجهود التي تبذلها الحكومة والجهات المانحة لتعزيز عمليات قوات الأمن واستهداف شبكات تهريب البشر تأثير كبير على الاتجاه الأوسع للهجرة غير القانونية من قبل التونسيين. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الطبيعة المحفزة لتهريب البشر في البلاد وتفضيل المهاجرين التونسيين المتزايد للتهريب الذاتي. ومع ذلك ، يبدو أن هذا من المرجح أن يحل محل هذه الظاهرة بدلاً من وقفها، وكما أشار أحد المهاجرين غير النظاميين: "على الرغم من كل الأمن ، فإن ما يهم اليوم هو القدرة على الوصول إلى أوروبا. لقد ضحينا بالكثير من أجل الوصول إلى هذه المرحلة".⁹⁰

هناك احتمال قوي بأن الهجرة غير النظامية في عام 2022 قد تتجاوز ما كانت عليه في عامي 2020 و 2021 ، بالنظر إلى الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية الحالية في تونس. تشير المقابلات أيضاً إلى احتمال قيام التونسيين الذين تم القبض عليهم وهم يحاولون الهجرة غير القانونية خلال الموجة الحالية للهجرة، بمحاولات أخرى.

لخص محلل سياسي تونسي، المشاعر السائدة بين هؤلاء الناس: "كان الأمر مخيفاً في المرة الأولى ؛ لكنني أكثر خبرة الآن ولم يعد الأمر مخيفاً بعد الآن ، لذلك سأفعل ذلك مرة أخرى".⁹¹ وعندما سئل التونسي عما إذا كان يخطط للمحاولة مرة أخرى بعد محاولة فاشلة أولى ، أجاب بصراحة ، "بالتأكيد".⁹²



GLOBAL INITIATIVE

AGAINST TRANSNATIONAL
ORGANIZED CRIME

نبذة عن المبادرة العالمية

المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي شبكة عالمية تضم أكثر من 500 خبير في الشبكات حول العالم. وتتيح المبادرة العالمية منبرا لتشجيع المزيد من النقاش والنهج الابتكارية باعتبارها اللبنة الأساسية لاستراتيجية عالمية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة.

www.globalinitiative.net